سلسلة حوارات المستقبل

حقوق الإنسان في واقع عالمي متغير

أبريل/نيسان – مايو/آيار ٢٠٢٥

عبر تاريخهما المديد، قام كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان (١٩٨٣) والمعهد العربي لحقوق الإنسان (١٩٨٩) بتنظيم العديد من الفعاليات وجولات الحوار والنقاش – بصور فردية وغالباً مشتركة – بهدف استشراف المستقبل وتقييم التطورات التي تؤثر على مسيرة التقدم في تعزيز احترام وحماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتلمس السبل للتغلب على التحديات وتعظيم الفرص واقتراح نوع الجهود وفتح مسارات جديدة لضمان استدامة التقدمات، وكان من آخر هذه الجولات ورشة العمل التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان حول "مستقبل حركة حقوق الإنسان في سياق متغير" يوم ٢٤ يوليو/تموز ٢٠٢٢ على هامش جمعيتها العمومية الـ١١ بالقاهرة، وندوة "أنسنة عالمنا وحماية مستقبلنا المشترك: رؤية مدنية" التي عقدها المعهد العربي لحقوق الإنسان يومي ١٣ – ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤.

ويضيء تراث الشريكين على أهمية انتاجهما المشترك من الحوارات التي جرت خلال العقود الأربعة الماضية والذي شكل إسهاماً لروافد حركة حقوق الإنسان في بلدان المنطقة، فضلاً عن مساهماتهما البارزة من خلال المؤتمرات والقمم العالمية ذات الصلة في إنتاج وتطوير المفاهيم والغايات المشتركة على المستوى الدولي.

ويتفق الشريكان على خطورة التطورات الجارية في المنطقة والعالم، والتأثيرات الفادحة للفشل العالمي في وقف جريمة الإبادة الجماعية الجارية في غزة وغيرها من الجرائم في عموم فلسطين المحتلة، وفقًا لتحديث الوضع الإنساني الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في ٢٢ أبريل ٢٠٢٥، أفادت وزارة الصحة في غزة بأن عدد القتلى الفلسطينيين منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى ٢٢ أبريل ٢٠٢٥ بلغ ٥١,٢٦٦ شخصًا، بالإضافة إلى ١١٦,٩٩١ جريحًا ومع الفشل المتفاقم في معالجة أزمات عالمية كبرى من قبيل الحرب في

[1] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-282-gaza-strip?utm_source=

السودان وأوكرانيا وتسوية النزاعات الأخرى، وعدم النجاح في تلبية مقتضيات التنمية المستدامة ومعالجة أزمات التغير المناخي والهجرة واللجوء وفقًا لتقرير "الاتجاهات العالمية" الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، بلغ عدد الأشخاص الذين أُجبروا على النزوح قسرًا في نهاية عام ٢٠٢٣ حوالي ١١٧,٣ مليون شخص، بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليً.[٢]

وفي ظل التحولات الجذرية التي يشهدها النظام الدولي، تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في مستقبل حقوق الإنسان من منظور متعدد الأبعاد يتقاطع فيه البعد الكوني مع الخصوصيات الإقليمية والمحلية. وتأتي هذه الوثيقة في سياق مقاربة حقوقية نقدية، تستند إلى مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والعدالة الاجتماعية، وحق الشعوب في تقرير المصير، مع استحضار التحديات المتزايدة التي تواجه الفئات الهشة في العالم العربي.

تحديات تتفاقم

وتتفاقم هذه التحديات في توقيت تعاني فيه المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من تراجع القدرة على التأثير، وذلك بالرغم من تنامي المنظومة وتطورها. كما يواجه لاقتصاد العالمي مشاكل متنوعة، لعل من أبرزها في النسوات الأخيرة تداعيات جائحة "كوفيد – ١٩" والآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية، والتي ساهمت في تضخم أسعار الغذاء والطاقة والمعادن الأساسية، وهو ما فرض بدوره تحديات إضافية على قدرة الدول في الالتزام بأهداف الخطة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وأفرز صعوبات مضاعفة في سبيل تأمين قدر من العدالة الاجتماعية.

وقد فاقم هذه التحديات مؤخراً، قرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في ٢ أبريل/نيسان ٢٠٢٥ بفرض تعريفات جمركية بين ١٠ و٤٠ بالمائة على واردات الولايات المتحدة من السلع من مختلف بلاد العالم تقريباً، وهي الخطوة التي زعزعت نظام التجارة العالمية الحرة منذ استقر قبل ٣٠ سنة في ١٩٩٥، وفتحت الباب أمام حروب تجارية من شأنها أن تكبد الفقراء مزيداً من المعاناة في ضوء التوقعات بارتفاع وتيرة التضخم وغلاء

[2] https://www.unhcr.org/ar/global-trends?utm

أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، وسوف تدفع القوى الاقتصادية العالمية نحو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي.

وتشكل هذه الخطوة تهديدا لآخر الكوابح التي كان يمكن أن تترك هامشاً للتراجع عن قرارات أمريكية سابقة قوضت ما تبقى من النظام العالمي الذي عرفناه خلال الخمسة وثلاثين عاماً الأخيرة بقيادة الولايات المتحدة، وأبرزها سحب المساهمات الحيوية في برامج الأمم المتحدة التنموية والإغاثية – عدا اليونيسيف، والانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ – للمرة الثانية، والانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وطرد المهاجرين دونما اعتبار لأي اعتبارات إنسانية، وهو ما يؤسس لمرحلة خطيرة من التصدعات التي تنال من جوهر النظام الدولي المتعدد الأطراف.

وكان لقرار تجميد مساهمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في برامج تنمية وإغاثة إنسانية عالمية بما يضّر بمصير أكثر من ١٠٠ مليون مستفيد في العشرات من الدول النامية، بما يشمل الضحايا في مناطق النزاعات والأزمات (ومنها اليمن والسودان والصومال)، ويمس بتوفير الحد الأدنى من الغذاء لعشرات الملايين من المستفيدين، ويهدد استمرار برامج مكافحة الأمراض مثل الملاريا والإيدز، وكذا برامج صحة النساء، كما أشارت منظمة الصحة العالمية في ٧ أبريل ٢٠٢٥ إلى أن تخفيضات التمويل الإنساني تؤثر بشكل كبير على الرعاية الصحية الأساسية في العديد من المناطق، مما يؤدي إلى إغلاق المرافق الصحية وفقدان العاملين الصحيين، بالإضافة إلى تعطيل سلاسل الإمداد للأدوية والمستلزمات الحيوية.[٣]

ويتضح أن "الترامبية" Trumpism تسعى إلى تكريس القطبية الأحادية الأمريكية، ولا تتوقف فقط على استخدام موارد القوة الاقتصادية والسياسية، لكنها تمضي نحو تعزيز استخدام القوة العسكرية لفرض الأجندة الأمريكية (اليمن نموذجاً).

تأتي الخطوات الانفرادية الأمريكية في سياق مخاض عالمي شديد الوطأة، يعاني فيه العالم من تهديد حرب نووية بالنظر إلى الحرب الجارية في أوكرانيا والصراع المتصاعد حول تايوان، وفي ظل الإبادة الجماعية الجارية على قدم وساق في قطاع غزة وتفاقم المخاوف لتكرارها في القدس والضفة الغربية المحتلتين.

[3] https://www.who.int/ar/news/item/09-10-1446-aid-cuts-threaten-fragile-progress-in-ending-maternal-deaths-un-agencies-warn

وتكشف هذه المخاطر تكشف عن المزيد من الوهن العربي الكبير، وتراجع الآمال في فرص تجاوز التحديات الهائلة، وتوافر الذرائع لمزيد من التراجعات عن احترام حقوق الإنسان في سياق الالتصاقات المتوقعة بالأقطاب العالمية المتصارعة، وقابلية أعلى للرضوخ لشروط مؤسسات التمويل الغربية، وتبرير التراجع عن أهداف التنمية الإنسانية وخاصة مكافحة الفقر المدقع وتحسين برامج الصحة والتعليم والالتزام بالحوكمة، فضلاً عن الفجوة الرقمية ذات الأبعاد الكارثية على مستقبل التنمية في العالم النامي بصفة عامة.

ويتأكد ذلك من خلال التقرير العربي الشامل الذي أصدرته الإسكوا حول التقدم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ارتفعت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (أقل من ٢,١٥ دولار يوميًا) في المنطقة العربية لتصل إلى حوالي ١٨,٣% من السكان .وتتفاوت هذه النسبة بين الدول، حيث تصل إلى نحو ٨٤% في البلدان المتأثرة بالنزاعات ، كما أدت الأزمات المتعددة[4] إلى تراجع في مؤشرات الصحة والتعليم في العديد من الدول النامية، مما يعكس تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يبرز بصورة قوية في تدني القدرة على مجابهة جريمة الإبادة الجماعية الجارية في قطاع غزة وغيرها من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن التوسع الإسرائيلي على حساب الأراضي السورية والإصرار على مواصلة احتلال خمسة مناطق في جنوبي لبنان.

ولا يشكل الصراع العربي الإسرائيلي مجال الإخفاق العربي الوحيد، بل يمتد الإخفاق نحو تراجع النظام الإقليمي العربي، والعزوف عن الالتزام باتفاقيات التجارة الحرة والتعاون والتكامل الاقتصادي لفائدة التعاون والشراكات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

كما تدنت الفرص لبناء منظومة إقليمية عربية فاعلة لحقوق الإنسان، في وقت تتزايد التحديات أمام بلوغ دولة القانون التي تتحرى وتلتزم بحقوق الإنسان وحقوق المواطنة وتعزيز المشاركة والانتقال الديمقراطي، مع تزايد القيود المباشرة وغير المباشرة على المجتمع المدني وتضييق المجال العام.

4 https://www.unescwa.org/sites/default/files/docs/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B1%D8%B2_0.pdf?utm_source=

وتعيش المنطقة أزمات عديدة، لعل من أخطرها شح المياه وعدوان دول الجوار على منابع الأنهار الدولية، وتنامي مخاطر التصحر والجفاف في عديد من دول الأطراف، واستفحال أزمتي اللجوء للخارج والنزوح الداخلي، مع تزايد القيود على حريات التنقل، وتنامي الهجرة غير النظامية نحو جنوب أوروبا.

وقد أسهمت كل هذه التطورات في تآكل أدوات المساءلة الدولية، وتراجع فعالية الحوكمة العالمية، وتوسّع سياسات الإفلات من العقاب، وهو ما يتطلب تحركًا جماعيًا عربيًا وإقليميًا جديدًا

حركة حقوقية تنتفض وتقاوم

رغم التراجعات وتنامي التحديات، فإن المقاومة التي ينهض بها المجتمع المدني وفي القلب منه حركة حقوق الإنسان – دون تهوين أو مبالغة – تشبثت بالنهوض بدورها على نحو ساهم في الحد نسبياً من الآثار الوخيمة للتراجعات، فعلى الصعيد الفلسطيني نجحت الحركة الحقوقية في كسب حلفاء جدد من قوى الجنوب العالمي وبعض الدول الأوروبية للتحرك أمام محكمة العدل الدولية وعبر الجمعية العامة للأمم المتحدة لوقف جريمة الإبادة الجماعية وبلورة موقف عالمي داعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير أراضيه وإقامة دولته المستقلة التي نالت مزيداً من الاعتراف الدولي في موجة جديدة.

كما نجحت الحركة الحقوقية الفلسطينية في الدفع نحو تحقيقات أكثر جدية في المحكمة الجنائية الدولية وإصدار أوامر توقيف شكلت زلزالاً سياسياً في مسار نضالي مضني يستدعي التكثيف والتعبئة المستمرة لضمان استدامته وتحقيق أهدافه في الوصول للعدالة.

ونجحت الحركة الحقوقية العالمية وجهود المجتمع المدني في كسب مساحات جديدة لدعم الرأي العام العالمي حول العالم وفي قلب المجتمعات التي لا تزال حكوماتها تدعم الاحتلال الإسرائيلي، والذي كانت أبرز مظاهره في الاحتجاجات الجامعية وفي انضمام قطاعات كبيرة من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث والتأثير وبعض مؤسسات الإعلام في دعم حقوق الشعب الفلسطيني والتصدي للانحرافات الغربية.

وتواصل المؤسسات المدنية والحقوقية جهودها لتقديم المعالجات الضرورية والعملياتية في قضايا عالمية كبرى، بما في ذلك قضايا التشغيل، وتحديات التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والعدالة الرقمية، والتي برزت

في تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ أن الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية لا تزال واسعة، مما يحد من فرص الدول النامية في الاستفادة من التحول الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة[5] ومستقبل التعليم وتحديات التنمية الاجتماعية.

سلسلة حوارات المستقبل

اتفق كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان على أهمية إطلاق مسار حوار حول القضايا والتحديات الراهنة التي تضع قضايا حقوق الإنسان المتشعبة في مفترق طرق وسط متغيرات عالمية كبرى، والاستمرار في العمل نحو توفير إجابات مناسبة للأسئلة الكبرى المطروحة على الأجندة العالمية والأجندة الإقليمية، وكذا الأجندات الوطنية.

كما يتفق الشريكان على أهمية استدعاء الخبرات العربية المتنوعة ذات التخصص للمساهمة في تحليل الوضع وتقييم التحديات وأبعاد الأزمات والإشكاليات الكبرى لبلورة رؤية وتلمس المستقبل واقتراح نوع التحركات المطلوبة.

ويعتزم الشريكان العمل على ذلك عبر جولات حوار متتابعة خلال شهري أبريل/نيسان ومايو/آيار ٢٠٢٥ (بصورة افتراضية) لتلمس الفرص والمخارج من الأزمات الراهنة بمشاركة الخبرات المتخصصة على النحو الآتي:

الجلسة الأولى: السبت ٢٦ أبريل/نيسان (٣ ساعات)

إجراء نقاش عام حول مجمل التحديات والقضايا، وتلقي مقترحات لتطوير مسار الحوار وضمان الوصول لمخرجات قابلة للتبني والتطبيق

الجلسة الثانية: السبت ١٠ مايو/آيار (٣ ساعات)

[5] https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24overviewar_0.pdf?utm_source=

محور دولة القانون، بما يشمل سيادة القانون وتعزيز العدالة والتقاضي ودور المنظومات الحقوقية الدولية والعربية

الجلسة الثالثة: السبت ٢٤ مايو/آيار (٣ ساعات)

محور التنمية الإنسانية والرفاه، بما يشمل تحديات تنفيذ الخطة العاملية للتنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية

الجلسة الرابعة: السبت ٧ يونيو/حزيران (٣ ساعات)

محور الانتقال الديمقراطي، بما يشمل النظام الديمقراطي وتعزيز المشاركة والانتخابات وتداول السلطة ودور المجتمع المدني

الجلسة الخامسة: السبت ٢١ يونيو/حزيران (٣ ساعات)

محور المعرفة والتكنولوجيا، بما يشمل الفجوة الرقمية وتحديات الذكاء الاصطناعي وإصلاح التعليم

الجلسة السادسة: محور الإعلام والاتصال، بما يشمل وضع الإعلام وحرية الرأي والتعبير

الجلسة السابعة: محور العمل جنوب –جنوب، بما يشمل آفاق التعامل والتضامن وبناء التحالفات

وعلى كثافة وتعدد الأبعاد والتحديات، فمن المحوري في هذه الجولات تكثيف النقاش المنتج على القضايا المحددة التي تثير اهتمام المدافعين عن حقوق الإنسان الباحثين عن مسارات يمكن من خلالها حماية ما تحقق من أربعة عقود من النضال والمحافظة على قوة الدفع التي حظيت بها قضية حقوق الإنسان خلال العقد ونصف الأخير بما سمح بإنجازات نسبية، وذلك من خلال رصد التحديات، وطرح التوجهات، وتقديم الإجابات،

على النحو الذي يوفر رؤية هادية لتحركاتنا في المستقبل وتحركات أصحاب المصلحة من مؤسسات مدنية ودوائر رسمية.

ويمكن تركيز وتأطير النقاش في جولة الحوار الأولى عبر طرح عدد من الأسئلة الرئيسية لتلقي التصورات والإجابات حولها – كلياً أو جزئياً (بحسب مساحات التخصص)

- ماذا تبقى من مساحات قانونية غير مستغلة للضغط من أجل وقف الإبادة في غزة؟
- كيف يمكن استغلال الصراع الدولي المتزايد لدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؟
- ما هو الحد الأدنى المطلوب لضمان السلم في بلدان الاستقرار؟ العربية؟
- هل يمكن لبلدان الاستقرار النجاة في ظل الاضطراب الإقليمي واتسع رقعة العدوان الإسرائيلي المدعوم أمريكياً وغربياً؟
- ما هي الشروط اللازمة لتسوية مستدامة للنزاعات الأهلية؟
- هل توفر الموجة البازغة من الصراع الاقتصادي العالمي فرصاً للعمل العربي – الفردي والجماعي – لتخفيف تداعيات الأزمة وتلمس المخارج منها؟
- كيف يمكن تعزيز برامج التنمية المستدامة وتعزيز مساعدة الفئات الأكثر حاجة للرعاية في ظل التحديات الراهنة؟
- هل من معالجات عربية؟ ممكنة لتجنب تداعيات أزمات المناخ الفادحة؟
- هل من معالجات ممكنة لأزمات الهجرة متعددة الأبعاد؟
- كيف يمكن الحفاظ على عجلة التنمية في ظل الفجوة الرقمية المتنامية؟
- كيف يمكن الإبقاء على قنوات الحوار الراهنة مع السلطات الرسمية، وسبل تنميتها نحو إنتاج مخرجات قابلة للتطبيق المتبادل؟

- ما فرص بناء تحالف حقوقي بين بلدان الجنوب في مواجهة الانهيار الأخلاقي للنظام الدولي؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعات العربية ومراكز الأبحاث في دعم مسار العدالة الكونية؟

Arab Institute for Human Rights

AOHR
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

* * *